ملخص صادر من منظمة العمل الدولية

منظمة العمل الدولية

ملخص الدراسة

ديسمبر 2024

آثار "برنامج تحسين أداء الشركة التونسية لاستغلال وتوزيع المياه" على التشغيل والتجارة

دراسة برنامج "تعميم التشغيل في التجارة والاستثمار في الجوار الجنوبي للاتحاد الأوربي" [1] [2]

الرسائل

يتكون برنامج تحسين أداء الشركة التونسية لاستغلال وتوزيع المياه من 16 مكونًا في 7 ولايات (القيروان والقصرين وسيدي بوزيد وقفصة وقابس ومدنين وتطاوين) بتكلفة قدرها 69 مليون يورو، أي ما يعادل 220.5 مليون دينار. بدأ المشروع في جانفي 2023 على مدى 5 سنوات.

- **إجمالي مواطن الشغل** : تشير التقديرات إلى أن المشروع أحدث حوالي 674 فرصة عمل مباشرة (ما يعادلها بدوام كامل)، بالإضافة إلى حوالي 1317 فرصة عمل بطريقة غير مباشرة و1143 أخرى مستحدثة في قطاعات مختلفة.
- **مؤهلات اليد العاملة**: تركزت فرص العمل التي وفّرها المشروع بشكل أساسي على اليد العاملة غير المؤهلة، حيث شكلت ثلثي إجمالي الوظائف المحدثة. في حين تتوزع باقي الفرص على الفئات الأخرى حيث كان نصيب اليد العاملة المؤهلة 14 في المائة، يليها التقنيون ب 10 في المائة. وتبقى مشاركة الاناث محدودة، إذ لم يتجاوز نصيب الاناث 4 في المائة من مواطن الشغل المؤهلة ويعود هذا الى طبيعة المشروع.
- **الفئات المكونة لليد العاملة:** يهيمن الرجال الذين تزيد أعمارهم عن 35 عامًا على القوة العاملة الشغيلة بالمشروع بينما يشغل الشباب الذين تقل أعمارهم عن 35 عامًا نحو 25 في المائة من الوظائف، 45 في المائة منها ذات صبغة دائمة. ومع ذلك، فإن أكثر من نصفهم (54 في المائة) يعملون في وظائف غير مؤهلة.
- **طبيعة الوظائف والطابع غير الرسمي:** تشير الدراسة إلى أن نحو 41 في المائة من الوظائف المتاحة قارة، وأن غالبية العاملين بتوقيت كامل يتمتعون بتغطية اجتماعية. غير أن ما يزيد عن ثلث مواطن الشغل هشة، وهي أساسا عرضية وغير تعاقدية.
- **توفر اليد العاملة:** رغم ارتفاع معدلات البطالة، يعاني أصحاب الأعمال من نقص اليد العاملة، خاصة في المناطق الداخلية، ولمواجهة هذه المشكلة، يقدم المقاولون حوافز مثل التغطية الاجتماعية والنقل وغير ذلك للحفاظ على اليد العاملة المؤهلة وذوي الخبرة.
- **النوع الاجتماعي**: تشير النتائج إلى ضعف مشاركة الاناث المقدرة ب 4 في المائة من مواطن الشغل غير المباشرة و8 في المائة من الوظائف المستحدثة. رغم أن القوانين التونسية تضمن المساواة وتمنع التمييز على أساس الجنس، إلا أن مشاريع البنية التحتية لا تستهوي إلا عددا قليلا من الاناث، خاصة تلك التي تتطلب التنقل.
- **التأثير على التجارة:** يمكن لمشروع تحسين أداء الشركة التونسية لاستغلال وتوزيع المياه أن يخفف من ندرة المياه في الولايات الجنوبية والوسطى، وذلك من خلال تحسين توزيع المياه وخفض تكاليف إنتاج المنتجات المصنعة وخاص كثيفة الاستهلاك للمياه.

[1] التقرير من تأليف زهير القاضي.

[2] لمزيد من المعلومات حول برنامج دمج التوظيف في التجارة والاستثمار في منطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط، زوروا موقع منظمة العمل الدولية METI Programme

ملخص سوق الشغل

سجلت نسبة البطالة في تونس مستويات عالية لعدة سنوات متتالية، وبلغت 16 في المائة في الربع الثاني من عام 2024، مما أثر بشكل خاص على الشباب الذين تقل أعمارهم عن 35 عامًا. يتأثر خريجو الجامعات بالبطالة أكثر من غيرهم، حيث تبلغ نسبة البطالة لهذه الفئة حوالي 23 في المائة، وتصل إلى 30.6 في المائة بين خريجات الجامعات. من الناحية الديموغرافية، تتأثر الاناث أكثر من الذكور بالبطالة (21.3 في المائة مقابل 13.6 في المائة). تبلغ نسبة بطالة الذين تزيد أعمارهم عن 25 عامًا 10 في المائة، ولكنها تتضاعف أربع مرات لتصل إلى 41 في المائة بين الشباب الذين تقل أعمارهم عن 25 عامًا.

المنهجية

اعتمدت الدراسة على المقابلات لتقييم الآثار المباشرة على التشغيل، بما في ذلك لقاءات مع منجزي المشروع، واستطلاعات شملت العمال أثناء مرحلة الأشغال والاستغلال. كما تضمنت المنهجية زيارات ميدانية إلى حضائر الأشغال، واستغلال وثائق المشروع مثل بيانات الإنفاق التي قدمتها الشركة التونسية لاستغلال وتوزيع المياه والشركات الخاصة المشاركة في التنفيذ. في حين استند تقييم التأثيرات غير المباشرة والمستحدثة على التشغيل إلى تحليل يعتمد نموذج المدخلات والمخرجات بالاستناد على احصائيات المعهد الوطني للإحصاء.

يتميز تحليل المدخلات والمخرجات بخصائص هامة، وذلك بفضل سهولة استعماله وشفافيته وإمكانية الوصول إلى بياناته، مما يجعله مفيدًا للتحليل على المدى القصير. يعتمد هذا التحليل على معاملات تقنية وثابتة للقوى العاملة، مما لا يسمح بأخذ في الاعتبار التغيرات الاقتصادية طويلة الأجل أو التطورات التكنولوجية أو العلاقات السببية المعقدة، ويحد ذلك من فعاليته في التحليل على المدى الطويل أو التحليل الديناميكي. [3]

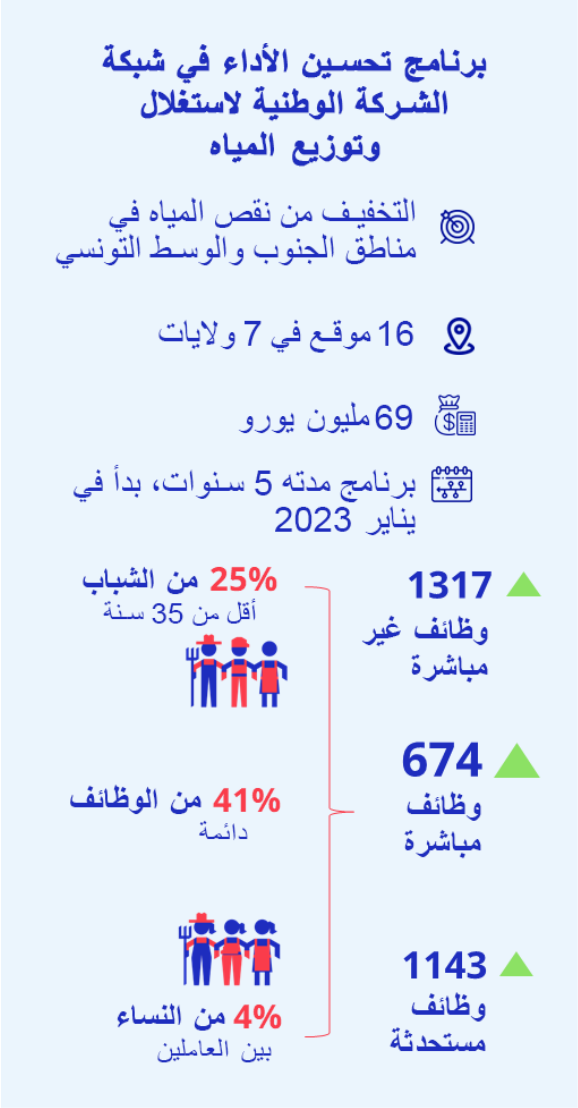

تحليل التشغيل

التأثير المباشر على التشغيل

استنادا على البيانات الميدانية تم تقييم التأثير المباشر للمشروع على مواطن الشغل، ويشمل ذلك تحديد: (1) عدد فرص التشغيل المباشرة التي وفرها المشروع، (2) خصائص المستفيدين منها (العمر، الجنس، المستوى التعليمي، الوضع الوظيفي)، (3) أنواع الوظائف (التوزيع القطاعي، الاستدامة، المتانة، مستويات الرواتب، وغير ذلك)، و (4) مدى استفادة السكان المحليين من هذه الوظائف.

تستند تقديرات مواطن الشغل المباشرة التي خلقها المشروع إلى مقابلات مع المقاولين التي تساعد على حساب التكلفة (مواطن الشغل) لكل 100 متر مع التمييز بين المناطق الحضرية (الأكثر تكلفة) والمناطق الريفية. [4]

وفقًا لتقديرات الدراسة، يبلغ العدد الإجمالي لمواطن الشغل التي تم إنشاؤها حوالي 674 (باعتبار دوام كامل). حيث ان عدد أشهر العمل التي وفرها المشروع قدرت بحوالي 12000 شهر خلال كامل الفترة (أي حوالي 2382 شهرًا في السنة).

[3] للاطلاع على مناقشة مفصلة لفرضيات التي يستند إليها تحليل المدخلات والمخرجات وتداعياتها، يُرجى الرجوع إلى (Jiang et La Marca 2021).

[4] تبلغ تكلفة الكيلومتر (التوريد والتركيب) حوالي 78 ألف دينار في المناطق الريفية بينما تبلغ حوالي 182 ألف دينار في المناطق الحضرية.

استفاد الذكور بشكل أساسي من معظم مواطن الشغل التي وفرها المشروع (96 في المائة)، بينما عادت 4 في المائة منها فقط للإناث نجدها غالبًا في المناصب التي تحتاج لمؤهلات مثل الهندسة، والمهام التقنية، والتمويل والمساعدة. يعود ضعف مشاركة الإناث أساسا إلى طبيعة المشروع الذي يعتمد على وظائف مثل البناء والتي غالبا ما يشغلها الرجال. أما من حيث الفئات العمرية، فإن نسبة مشاركة الشباب (18-35 عامًا) محدودة أيضا، حيث يشغلون 27 في المائة فقط من المواطن، مقابل 73 في المائة لمن تزيد أعمارهم عن 35 عامًا، ويعزى ضعف مشاركة الشباب إلى الرواتب في قطاع البناء التي لا تستقطب هذه الفئة، وعدم توفر المهارات المطلوبة لديهم، إضافة إلى تحديات مرتبطة بمواقع المشاريع وصعوبات التنقل إليها. غالبًا ما يشغل الكهول هذه الوظائف بحكم خبرتهم في هذا المجال.

نسبة مشاركة الشباب (18-35 عامًا) محدودة أيضا، حيث يشغلون 27 في المائة فقط من المواطن

ولتحليل جودة الوظائف، تم أخذ عينات وتصنيفها، حيث تم تطوير استبيان شمل 20 عاملاً في مواقع بناء مماثلة. قسمت الوظائف التي وفرها المشروع حسب الجنس ومستوى التعليم ونوع الشغل، كما تم تقسيم العمال إلى خمس مجموعات رئيسية كما يلي:

- **المجموعة أ:** مديرو المشاريع والمهندسون، والتي تشمل مديري المشاريع ومساعديهم، وكذلك مختلف أنواع المهندسين المشاركين في المشروع، مثل المهندسين المدنيين والمهندسين الميكانيكيين والمهندسين الجيوتقنيين، إلخ.
- **المجموعة ب :** التقنيون، وتشمل هذه المجموعة تقني المسح وفنيي المختبرات والمراقبين وفئات التقنيين الأخرى، وما إلى ذلك.
- **المجموعة ج :** العمال المؤهلون، وتتكون من العاملين في مهن محددة، بما في ذلك النجارة واللحام والسباكة والحدادة والميكانيك وغير ذلك.
- **المجموعة د :** العمال غير المؤهلين
- **المجموعة هـ :** الموظفون الإداريون (الكتاب والمحاسبون وموظفو المكاتب وما إلى ذلك)

كما يوضح الرسم البياني أدناه (الشكل 1)، تمثل فئة العمال غير المؤهلين ثلثي إجمالي العمال، وهو ما تفسره طبيعة المشروع. أما الثلث الأخير، فيمثل الفئات الأخرى من العمال المؤهلين (14 في المائة) يليها التقنيون (10 في المائة).

الشكل 1: توزيع الوظائف التي تم إنشاؤها حسب مستوى المهارة (في المائة)

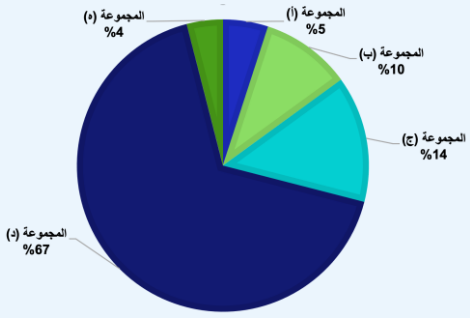

المصدر: نتائج الاستبيان التي تم جمعها

أما بخصوص جودة التوظيف (الشكل 2)، فإن حوالي 41 في المائة من الوظائف التي تم إنشاؤها دائمة، وذلك بفضل المزايا المقدمة للاحتفاظ بالموظفين في مواجهة نقص اليد العاملة في جميع الفئات. يتمتع غالبية الموظفين بدوام كامل بتغطية اجتماعية. يشكل الموظفون المؤقتون والعرضيون الذين لديهم عقود حوالي 27 في المائة من إجمالي الموظفين، بينما تزيد نسبة الوظائف العرضية بدون عقود عن الثلث، بما في ذلك العاملين لحسابهم الخاص.

الشكل 2: توزيع الوظائف التي تم إنشاؤها حسب نوع العقد (في المائة)

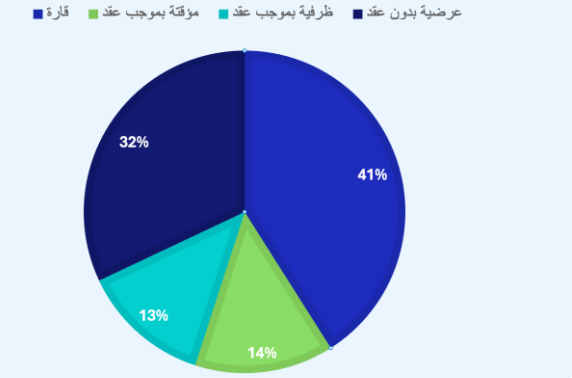

المصدر: نتائج الاستبيان والبيانات التي تم جمعها

يظهر الاستطلاع أن 27 في المائة من الوظائف يشغلها شباب تقل أعمارهم عن 35 عاما، ذلك لأن وظائف المناولة والحراسة لا تستهوي هذه الفئة العمرية. أما من حيث التوزيع الجغرافي، فإن 25 في المائة من الوظائف المستحدثة يشغلها عمال محليون ولا تتطلب خبرة كبيرة.

بشكل عام، أظهرت المقابلات أن معظم المقاولين يفضلون تشغيل العمال المحليين لأسباب لوجستية، خاصة تلك المتعلقة بالإقامة. ومع ذلك، لضمان جودة العمل والالتزام بالمواعيد النهائية لإنجاز المشروع، يفضل العديد من المقاولين أن يتولى الوظائف الرئيسية مثل الهندسة والأعمال التقنية والمسح، أصحاب الخبرة ممن سبق للمقاولين تشغيلهم. ويوفر المشغل لهم بعض المزايا لتحفيزهم على البقاء في العمل. في الواقع، حوالي 80 في المائة من الوظائف يشغلها عمال من دائرة المقاول أما المنتدبون الجدد فيمثلون 20 في المائة.
يتمتع العمال القارون بمزايا تشمل التغطية الاجتماعي والتأمين الصحي والإجازة السنوية المدفوعة الأجر والإجازة المرضية والتأمين ضد حوادث الشغل. في بعض الحالات، يتحصل العمال القادمون من مناطق بعيدة عن مكان المشروع على منح نقل وسكن. تحترم الأجور السلم الذي اتفقت عليه نقابات والشركات المشغلة في القطاع. بفضل الالتزام الصارم بقواعد السلامة، لم تتجاوز حوادث الشغل سوى 1 في المائة من إجمالي المشغلين .
القادمون من مناطق بعيدة عن مكان المشروع على منح نقل وسكن. تحترم الأجور السلم الذي اتفقت عليه نقابات والشركات المشغلة في القطاع. بفضل الالتزام الصارم بقواعد السلامة، لم تخص حوادث الشغل 1سوى في المائة من إجمالي المشغلين.

التأثير غير المباشر والمستحدث على التشغيل

بالاعتماد على نموذج المدخلات والمخرجات تم تقدير تأثير مشروع تحسين أداء الشركة التونسية لاستغلال وتوزيع المياه على النشاط الاقتصادي. تتمثل الخطوة الأولى في التمييز بين المدخلات المستوردة والمدخلات المحلية. حيث تتأثر سوق الشغل والنشاط الاقتصادي بقيمة المشتريات من السوق المحلية دون غيرها. وبالتالي، ووفقًا للبيانات التي تم جمعها، 9 في المائة من معدات التجهيز مستوردة. في خطوة ثانية، يتم تصنيف مشتريات المعدات وفقًا للتصنيفات المعتمدة في الناتج المحلي الإجمالي. تُظهر نتائج تقديرات التأثيرات غير المباشرة والمستحدثة أنه من المتوقع أن يخلق مشروع تحسين أداء الشركة التونسية لاستغلال وتوزيع المياه حوالي 2460 موطن شغل غير مباشر ومستحدث. وهنا، وجب التأكيد على أن التقديرات لا تأخذ في الاعتبار الآثار طويلة الأجل وتقتصر على الأثر قصير الأجل للمشروع.

الجدول ١: تأثير المشروع على التشغيل

نوع التأثير	القيمة المضافة بملايين الدنانير التونسية	الوظائف عدد الأشخاص
غير مباشر	٣٦	٣١٧ ١
مستحدث	٢٩	١٤٣ ١
مضاعف T1	١,٤٣	١,٤٣
مضاعف T2	١,٨٠	١,٨٠

المصدر: حساب المؤلف استنادا إلى نموذج المدخلات والمخرجات لعام 2022.

تستند الوظائف التي خلقها المشروع إلى حسابات الإنتاجية، وبالتالي فهي ليست بالضرورة مواطن شغل بدوام كامل. نجد أن مضاعف T1 (المقياس المطلق) أعلى 1.4 مرة من التأثير الأولي. علاوة على ذلك، إذا أخذنا في الاعتبار أيضًا التأثير المستحدث (T2 ، القياس النسبي)، يكون التأثير الإجمالي أعلى 1.8 مرة، أي ما يقرب من الضعف. غالبًا ما يكون هذا المضاعف أكبر من 2 في العديد من البلدان، خاصة عندما يتعلق الأمر بمشروع بناء تقليدي

بناءً على مرونة الشغل، تشير المحاكاة إلى أن الوظائف التي تم إحداثها قد خصصت لغير المؤهلين أكثر من المؤهلين حيث نجدها غالبة في القطاعات التي لا تتطلب شهائد علمية. تشير نتائج المحاكاة إلى أن حوالي 50 في المائة من مواطن الشغل الناتجة عن التأثير غير المباشر والمستحدث يشغلها من لديهم مستوى تعليم ابتدائي والقليل منها قد تم منحها لمن لهم مستوى تعليم عالي.

الجدول ٢: توزيع الوظائف التي تم إنشاؤها حسب المؤهلات (في المائة)

	ابتدائي	ثانوي	عالي
تأثير غير مباشر	٪٥٠	٪٣٨	٪١٢
تأثير محدث	٪٥٦	٪٣٥	٪٩

المصدر: حساب المؤلف

يظهر التوزيع حسب الفئة العمرية، أن أكثر من ثلث الوظائف التي تم إنشاؤها يشغلها الشباب الذين تقل أعمارهم عن 30 عامًا، فيما يفترض أن يشغل الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 30 و49 عامًا أكثر من 50 في المائة من الوظائف التي وفرها المشروع.

يبدو من المفارقات إلى حد ما أن الشباب الذين يعانون من معدل بطالة مرتفع لا يشاركون بقوة في هذا النوع من المشاريع. يمكن طرح تفسيرين: الأول هو أن نسبة كبيرة من الشباب مؤهلون وبالتالي يرفضون الوظائف التي لا تتماشى مع مؤهلاتهم، ويرتبط التفسير الثاني بانخفاض الأجور في القطاع والهجرة إلى أوروبا التي تستهوي أغلبيتهم.

الجدول ٣: توزيع الوظائف التي تم إنشاؤها حسب المؤهلات (في المائة)

	١٥-٢٩ سنة	٣٠-٤٩ سنة	٥٠ فأكثر
التأثير غير المباشر	٪٣٦,٣	٪٥١,٣	٪١٣,٣
التأثير المستحدث	٪٣٢	٪٤٨,٤	٪١٩,٥

المصدر: حساب المؤلف

أما فيما يتعلق بمسألة النوع الاجتماعي، فإن النتائج لا تنصف الاناث حيث اكتفين بحصة 4 في المائة فقط من مواطن الشغل المتأتية من التأثير غير المباشر و8 في المائة من تلك التي أنتجها التأثير المستحدث. رغم أن القوانين التونسية تضمن نفس الفرص وتحظر التمييز على أساس الجنس، إلا أن مشاريع البنية التحتية تستقطب عددًا أقل من الاناث خاصة تلك التي تتطلب التنقل الى مدن بعيدة.

وتحظر التمييز على أساس الجنس، إلا أن مشاريع البنية التحتية تستقطب عددًا أقل من النساء خاصة تلك التي تتطلب التنقل.

صورة لامرأة في شارع الحبيب بورقيبة. تونس. 2016/02. © مارسيل كروزيه / منظمة العمل الدولية

تحليل الأثر على التجارة

تتأثر تونس بشدة بالتغيرات المناخية وندرة المياه، وتحتاج إلى تحسين استغلال هذه الموارد لتلبية احتياجات الاسر واحتياجات الشركات. رغم أن البلاد لا تستورد المياه، إلا أن الكميات المتاحة أقل بكثير من الحد الأدنى لمستوى الإجهاد المائي، خاصة مع تزايد الطلب.

ينبغي ألا تستثني مع هذه التحسينات إيلاء الأهمية للمنتجات المُصدَّرة التي تستهلك المياه، والتي تمثل تصديرًا غير مباشر لهذه الموارد، ما يستدعي إعادة تقييم تكلفتها الحقيقية من خلال إدراج سعر المياه في التكلفة. ورغم صعوبة تحديد هذا السعر بدقة، إلا أنه يجب أن يُضاف إلى عناصر التكلفة للمنتجات المُصدَّرة، حيث يتم احتساب التكلفة الفعلية للمياه وليس الأسعار المحلية المنخفضة نسبيًا. رغم أن نظام تسعير المياه في تونس تصاعدي، مما يتيح للعائلات ذات الدخل المنخفض الحصول على مياه الشرب بتكلفة منخفضة، إلا أن لذلك تأثيرًا على التوازن المالي للشركة التونسية لاستغلال وتوزيع المياه. بشكل عام، فإن أسعار المياه في تونس أقل بكثير من تكلفة الإنتاج، مما يؤثر على استدامة هذا الوضع.

من المتوقع ان تتحسّن الولايات السبع المعنية بالمشروع من جاذبيتها بفضل تحسين إمدادات المياه الصالحة للشرب، وهو أمر أساسي للاستثمار، حيث تُعدّ استمرارية توفير المياه الصالحة للشراب، من خلال تطوير وتحديث واستبدال البنية التحتية لإمدادات المياه، أحد العوامل الأساسية في تحسين بيئة الأعمال، مما يحقّق فوائد كبيرة لهذه المناطق. يمكن أن يحدّد توفر المياه توجهات الاستثمارات الأجنبية المباشرة ونوعية الاستثمار في هذه المناطق أيضا.

من المتوقع أن يساعد هذا المشروع الاقتصاد التونسي في الحفاظ على حصته في الأسواق الدولية، التي قد تتأثر بنقص المياه والتغيرات المناخية. فمن المفترض أن يدعم هذا المشروع إعادة تأهيل البنية التحتية لتوزيع المياه بما يحقق معايير النظافة، والخضرة، والشمولية، والمرونة، والسلامة. إن تقييم توازن المياه فيما يتعلق بتصدير واستيراد المنتجات الزراعية المستهلكة للمياه يمكن أن يسهم في تعزيز تناغم السياسات القطاعية مع الموارد المائية المتاحة..

الآفاق

[5] بينت هذه الدراسة عدد من النتائج والتحديات المتعلقة بتأثير مشاريع البنية التحتية في توفير فرص العمل في تونس:

تقييم الأثر على التشغيل:

في ظل ارتفاع معدل البطالة، يجب أن تُعمم عملية تقييم تأثير المشاريع الحكومية على التشغيل لتشمل جميع الوزارات والإدارات. ويجب أن يكون معيار التشغيل جزءًا من معايير اختيار المشاريع.

ظروف العمل والتغطية الصحية:

أظهرت الدراسة أن عددًا قليلاً من العمال يتمتعون بتغطية اجتماعية. من المهم دعم المشاريع التي توفر العمل اللائق. يُقترح اشتراط توفير التغطية الاجتماعية للعمال عند صرف الدفعات المالية للمشاريع.

النوع الاجتماعي:

معظم العاملين في قطاع البناء من الرجال. رغم أن الوظائف في هذا القطاع غالبًا ما يشغلها الرجال، يمكن تعزيز مشاركة النساء في بعض المهن.

ندرة اليد العاملة المؤهلة:

بينت الدراسة أنه على الرغم من العدد الكبير من العاطلين عن العمل، إلا أن القطاع يواجه نقصًا في اليد العاملة المؤهلة وذات الخبرة، خاصة في الوظائف المتخصصة مثل الفنيين، والكهربائيين، والسباكين، وغيرها. وقد زادت حدة هذا التحدّي في السنوات الأخيرة لأسباب ثلاثة: أولاً، نقص اليد العاملة المؤهلة؛ ثانيًا، هجرة عدد كبير من عمال البناء إلى أوروبا؛ وثالثًا، ضعف القيمة الثقافية للعمل اليدوي.

تشغيل اليد العاملة المحلية:

لا تعتبر نسبة تشغيل العمال المحليين، أي من مناطق تنفيذ المشاريع كافية، حيث يفضل المقاولون انتداب العمال ذوي الخبرة الكبيرة.

المواءمة بين العرض والطلب على اليد العاملة:

من المهم ضمان مواءمة بين العرض والطلب على اليد العاملة، وذلك من خلال التأكد من أن نظام التكوين المهني والتقني يقوم بتأهيل عدد كافٍ من الأشخاص لتلبية الاحتياجات المتزايدة للاقتصاد. يُوصى بأن تقوم الجهات المسؤولة عن التكوين المهني بتطوير برامج مشتركة مع المقاولين لضمان اكتساب المتدربين للمهارات اللازمة فعليًا في مواقع العمل.

[5] تمت مشاركة هذه التوجهات من قبل أعضاء مجموعة العمل حول السياسات خلال اجتماعها الرابع في تونس .لمزيد من المعلومات، يُرجى زيارة الموقع الإلكتروني لبرنامج METI (programme METI).

المراجع

Banque Mondiale. « Consolidation de la Politique de Protection Sociale et d'Emploi en Tunisie: Renforcer les Systèmes, Connecter à l'Emploi. » Tunis: Banque Mondiale, 2015.

____. « Le Rapport de Suivi de la Situation Économique de la Tunisie, Printemps 2023: Réformer les Subventions Énergétiques pour une Économie Durable. » Tunis: Banque Mondiale, 2023.

FOREX Club Tunisie. « Livre Blanc: Stratégie de Sortie de Crise, Repères Structurels de Réformes Prioritaires et Scénarii de Cadrage Macroéconomique à Moyen Terme. » Tunis: FOREX Club Tunisie, 2021.

Institut Arabe des Chefs d'Entreprise (IACE). « Rapport National sur l'Emploi. » Tunis: IACE, 2019.

International Labour Organization (ILO). « Commerce, Investissement et Emploi dans les Pays de la Rive Sud de la Méditerranée. » Geneva: ILO, 2023.

_____. « Vers une Croissance Plus Riche en Emplois: Le Cas de la Tunisie. » Geneva: ILO, 2023.

_____. « Impact des Politiques de Commerce et d'Investissement sur l'Emploi Productif et Décent. » Geneva: ILO, 2022.

Institut National de la Statistique (INS). « Rapport Annuel sur les Indicateurs d'Infrastructure. » Tunis: INS, 2020.

_____. « Enquête Emploi Trimestrielle. » Tunis: INS, 2024

_____. « Indicateurs sur l'Emploi Informel. » Tunis: INS, 2019.

Institut Tunisien de la Compétitivité et des Études Quantitatives (ITCEQ). « Inadéquation des Qualifications en Tunisie: Quels sont les Déterminants de Sous-Emploi? » Tunis: ITCEQ, 2019.

Ministère de l'Emploi et de la Formation Professionnelle. « Stratégie Nationale pour l'Emploi. » Tunis: Ministère de l'Emploi et de la Formation Professionnelle, 2018.

Programme des Nations Unies pour le Développement (PNUD) et Institut de l'Observatoire Tunisien (IOT). « Les NEET en Chiffres: Faciliter la Transition vers l'Emploi. » Tunis: PNUD et IOT, 2023.

Société Nationale d'Exploitation et de Distribution des Eaux (SONEDE). "Rapport de Synthèse Statistiques." Tunis: SONEDE, 2022.

تفاصيل الاتصال
منظمة العمل الدولية
4 طريق دي موريلون
22 جنيف CH-1211
سويسرا

E: meti@ilo.org
W: www.ilo.org/meti
DOI:
https://doi.org/10.54394/AAME3061

METI

بتمويل من
الاتحاد الأوروبي

© International Labour Organization 2024

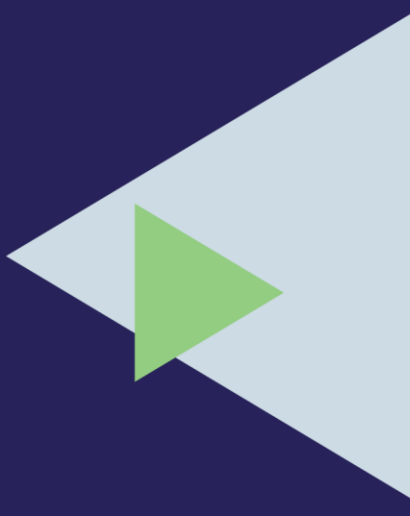

منظمة
العمل
الدولية

بتمويل من
الاتحاد الأوروبي

ilo.org

منظمة العمل الدولية
4 طريق دي موريلون
22 جنيف CH-1211
سويسرا